# اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

# "المربع السحري لكالدور"

د/ فاطمة الزهراء خبازي
أستاذة محاضرة صنف "أ" قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجيلالي بونعامة ـ خميس مليانة ـ الجزائر

## ملخص:

تسعى السياسة الاقتصادية لأي دولة من الدول، إلى تحقيق أربعة أهداف نهائية تعرف على العموم بأهداف " المربع السحري"، تلك الأهداف تمثل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، والمثلة في استقرار مستويات الأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال توازن ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار قيمة العملة أو استقرار سعر صرف العملة.

وفي ظل ظهور و توسع الاقتصاد الجديد الذي يرتكز أساسا على المعرفة، واستخدام الرقمنة والابتكار وتوافر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وحيث تشكل المعرفة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، تبرز أهمية دراسة وتقييم أهداف السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، والدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق هذه الأهداف والتي تلخص مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبصفة عامة فان متغيرات كالدور توضح وضعية التنمية في البلد المعني.

وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية، والمربع السحري لكالدور.

المحور الثالث: أثر اقتصاد المعرفة على متغيرات مربع كالدور.

الكلمات المفتاحية: ، اقتصاد المعرفة، السياسة الاقتصادية، مربع كالدور.

## مقدمة :

بحلول القرن الواحد والعشرين ، انتقل الاقتصاد من التركيز على الإنتاج إلى التركيز على المعرفة حيث الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية و رأس المال البشري هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، الذي يعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال " الإنترنت" واستخدام الابتكار و الرقمنة.

إن التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة أحدث ثورة كبيرة في المجال الاقتصادي، مما انعكس إيجاباً على الاقتصاديات المحلية والعالمية في معظم دول العالم التي استفادت من هذا التطور في زيادة الناتج المحلي لها، وإيجاد فرص وظيفية جديدة لمواطنيها، وابتكار أساليب عمل إبداعية خلاقة في إدارة الأعمال والموارد البشرية والمالية والإنتاجية.

حاولنا من خلال هذه الدراسة، التعرف على طبيعة الاقتصاد الجديد و الآثار الناجمة عن تطور هذا النوع من الاقتصاديات وهذا فيما يخص تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

## إشكالية الدراسة:

بناءا على ما تم ذكره يتبادر إلينا التساؤل التالي:

كيف يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية للبحث جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو المقصود باقتصاد المعرفة وما هي الميزات التي تميزه عن الاقتصاد الصناعي.
- ما هو المقصود بالمربع السحري لكالدور.
- ما هي السبل الكفيلة بتحقيق متغيرات كالدور في ظل اقتصاد المعرفة.

## فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسة للبحث نفترض منذ البداية ما يلي:

- اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد يختلف عن النمط التقليدي الذي يميز الاقتصاد الصناعي.
- يقصد بالمربع السحري الأهداف الأساسية الأربع للسياسة الاقتصادية.
- في ظل اقتصاد المعرفة يتم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال المضامين والخصائص التي تميز هذا النوع من الاقتصاديات.

## أهمية البحث:

يعتبر موضوع السياسة الاقتصادية للبلاد من المواضيع التي تشغل تفكير متخذي القرار ، خاصة في ظل تسارع وتيرة التطور التكنولوجي في مجال الاقتصادي ، ومن جهة أخرى فان توجه الحكومات نحو رقمنة الإدارة والتحول نحو الحكومات الالكترونية، يزيد من أهمية ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية.

## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة.
- التعرف على مصطلح السياسة الاقتصادية وأهدافها.
- التعرف على الكيفية التي يتم بموجبها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

## منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد طبيعة اقتصاد المعرفة، مفهومه ومؤشراته، وكذا التعرف على مفهوم السياسة الاقتصادية، أدواته، أهدافها .

## المحور الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.

شهد العالم تزايد مستمر لعولمة الشؤون الاقتصادية نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذا التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي. وبالموازاة مع ذلك حدث ارتفاع حاد في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي .

وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فان اقتصادات المعرفه تستأثر الآن ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل ١٠ ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن ٥٠ ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولا: مفهوم وأهمية اقتصاد المعرفة:

سنحاول في هذا الإطار التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة و أهميته.

أ. مفهوم اقتصاد المعرفة:

هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل الانترنت ، الاقتصاد الافتراضي، السبراني، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الالكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة.[١]

عرفت منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية للتعلم مدى الحياة اقتصاد المعرفة على انه:" الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات"، كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: " بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا إلى ترقية الحياة الخاصة باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهذه القدرات.[٢]

من بين التعاريف التي حدد اقتصاد المعرفة، " هو ذلك الاقتصاد الذي ينشأ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها " الإنشاء، والتحسين والتقاسم والتعلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها" في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص و قواعد جديدة.[٣]

كما يعرف على انه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكاراتها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة بخدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر

استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.[٤]

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي: اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يتماشى والعولمة الاقتصادية، بحيث يرتكز أساسا على المعرفة والتكنولوجيات الحديثة، وذلك بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى من تلك المحققة في ظل الاقتصاد الصناعي و توفير حياة أفضل للمجتمعات.

ب. أهمية اقتصاد المعرفة :

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال النقاط التالية:[٥]

- المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر الأساس لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول الأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة، وهي فرص واسعة ومتنوعة ومتزايدة، وهذا لمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.
- الإسهام في إحداث التحديث والتجديد والتطور للنشاطات الاقتصادية.
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات في المعرفة العملية والعملية، من اجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.
- التخفيف من قيد الموارد وبالذات الطبيعية منها التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحسين الموجود منها.
- إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل، وبالذات بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، بالتخصص في التقنيات عالية التطور، مما يضمن للدول المتقدمة احتكار توليد واستخدام التقنيات المتقدمة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم.
- الإسهام في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد والمتمثلة فيما يلي:
  - زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر.
  - زيادة الأهمية النسبية للاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي.
  - زيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين.
  - زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.

## ثانيا: خصائص ومؤشرات اقتصاد المعرفة:

لاقتصاد عدة خصائص ومؤشرات نذكرها فيما يلي:

أ. خصائص اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة بعدد من الخصائص نذكر منها :[٦]

- الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- التعليم: التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، لذلك يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والمبدعة أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. فضلا عن المهارات الابداعيه في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة .
- البنية التحتية:البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية .
- الحوافز: الحوافز التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات تلك التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المرونة: يتميز اقتصاد المعرفة بمرونة فائقة وقدرة على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي تتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
- التجدد والتواصل: له القدرة على التجدد والتواصل مع غيره من الاقتصادات التي أصبح يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها.
- القيمة المضافة: مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة وفي ذات الوقت ثرية وغنية.
- اقتصاد مفتوح: لا توجد موانع للدخول إليه بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل ولا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه و به.
- اقتصاد قائم بذاته وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى: بحيث يبحث على المواهب والأفكار الجريئة و أصحاب العقول الخلاقة. ومن ثم فان الصراع القائم في ظل هذا الاقتصاد يتمثل في قدرة المشروعات على جذب هذه العقول وتوظيفها.

ب. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

هناك جملة من المؤشرات تؤكد نجاح التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتشمل المؤشرات التي تقيس
مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونضرها ومخرجاتها وإدارتها، نذكر منها:[٧]

ـ نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع و الخدمات والمنتجات.

ـ الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة " الصادرات المعرفية والواردات المعرفية" بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.

ـ مؤشرات البنية التحتية " هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الأنترنت" والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

ـ عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.

ـ عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.

ـ نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين إلى عدد السكان.

ـ عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا.

## ثالثا: مقومات ومضامين اقتصاد المعرفة:

هناك جملة من المقومات والمضامين التي يرتكز عليها اقتصاد المعرفة تتمثل في:

أ. مقومات اقتصاد المعرفة:

يمكن إيجاز العناصر والمقومات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة في النقاط التالية:[٨]

ـ بنية تحتية مجتمعية متمثلة في المؤهلات الفكرية ذات المستوى العالي.

ـ الربط الواسع ذو الحزمة العريضة وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها " انترنت، خطوط الهاتف، أجهزة الكمبيوتر.....الخ.

ـ مجتمع متعلم ومتخلق، وهذا يستوجب الاستثمار والتركيز على التعليم و إقامة المراكز والمعاهد المؤهلة.

ـ الربط بين البنية المجتمعية والمجتمع المتعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانيات والقدرات الهائلة.

ـ منظومة البحث والتطوير والعلم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار.

ـ تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية البشرية في آن واحد.

ـ إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة.

ب. مضامين اقتصاد المعرفة:

سنحاول التطرق في هذا الصدد إلى ابرز مضامين[٩] اقتصاد المعرفة ومعطياته المتصلة بثروة المعلومات والاتصالات و تقنياتها وذلك فيما يلي:

ـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تلعب التكنولوجيا دورا رئيسيا في خلق وتحويل المعرفة حيث طورت قدرات التخزين، و المعالجة وسرعة تبادل المعلومات، والتي مكنت من تدوين المعارف وجعلها متاحة أكثر من قبل لجميع القطاعات الاقتصادية.

ـ التكنولوجيا الحيوية: تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتنوع التكنولوجي الحيوي، التكنولوجيا الحيوية على أنها ، أية تطبيق تكنولوجي يستخدم الأنظمة البيولوجية والكائنات العضوية الحية ومشتقاتها لصناعة المنتجات أو تعديلها من اجل الاستخدام المحدد. وتوجد

التكنولوجيا الحيوية في صناعات وتطبيقات متنوعة أبرزها الصيدلة، الزراعة والكيمياء الصناعية.

- تكنولوجيا المواد: تم تطوير تكنولوجيا منتجة للمواد الصناعية، بحيث تحل محل الطبيعة، حيث حل لمطاط الصناعي محل الطبيعي، والحرير الصناعي محل الطبيعي...الخ

وكذلك تطورت التكنولوجيا المستخدمة في تقطيع وتجميد المواد وغيرها من التكنولوجيا التي أدت إلى التوسع في استخدام هذه المواد.

- تكنولوجيا الذكاء الصناعي والأنظمة الخبيرة: الذكاء الصناعي هو عبارة عن " الطرق والأساليب الجديدة والمستحدثة التي تعمل على برمجة الأنظمة الالكترونية والحاسوبية التي من شأنها أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي عناصر ذكاء العامل في المنظمة، وبالتالي فعملية الذكاء الصناعي هي عبارة عن نمذجة القدرات والمعارف الذهنية للأفراد لكي تقوم بها الآلات والحواسيب الالكترونية المناسبة لعمليات المنظمة، أي كافة ما يتم بموجبه إنتاج وتجهيز ونقل وتخزين وتوزيع المعارف والمعلومات بالشكل الذي يتناسب مع عملية الإبداع التكنولوجي.

يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسوب قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء. ومن جهة أخرى قد تطور استخدام الأنظمة الخبيرة، والتي من خلالها يتم إيجاد برامج لخزن الخبرات والمعارف المتراكمة، بما تتضمنه من تفكير وإدراك وتصرف، للمساعدة في اتخاذ القرارات، ومعالجة المشكلات، اعتمادا على الخبرات المتراكمة و المخزنة في برامج النظم هذه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انه رغم ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطور في المجال الاقتصادي والمجالات الأخرى إلا انه لم يتمكن من تأمين المكتسبات التي تم التوصل إليها، كحماية الأنظمة والبرامج ومختلف البيانات المخزنة على أجهزة الكمبيوتر والتي يتم نقلها عن طريق الشبكة. بحيث تتعرض هذه البيانات والمعلومات إلى مخاطر السرقة والإتلاف والتجسس بسبب الإجرام الالكتروني الذي يزداد هو الآخر تطورا، مع التطور الذي تشهده تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

## المحور الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية، والمربع السحري لكالدور.

سنحاول في هذا الإطار التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية وأهدافها، المتمثلة في المتغيرات الاقتصادية المكونة للمربع السحري لكالدور.

### أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية:

تشير السياسة الاقتصادية الكلية إلى مجمل القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة [١٠].

كما يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية على أنها تصرف عام للسلطات العمومية واع ومنظم ، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل ، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال [١١] من خلال هذه المفاهيم نخلص إلى أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن الإجراءات، الأدوات والعلاقات المتبادلة بينها.

## ثانيا: أدوات السياسة الاقتصادية:

أ. السياسة النقدية:

هناك مجموعة من المفاهيم نحاول أن نذكر منها ما يلي:

"السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية "البنك المركزي" بخصوص الجوانب النقدية و ما يتصل بها من مجالات مصرفية و مالية" [١٢] .

" السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات و الوسائل و الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي باعتباره ممثلا للسلطة النقدية للتأثير في عرض النقود و حجم الائتمان، أي التأثير على السيولة النقدية في الاقتصاد" [١٣] .

"السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير [التحكم] في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة" [١٤] .

وانطلاقا مما تقدم يمكن أن نقول بأن السياسة النقدية بصفة عامة هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذها السلطة النقدية بغية التحكم في المعروض النقدي والوصول إلى تحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة [٨].

ب. السياسة المالية:

ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخيا . تنظيم إيرادات الحكومة و نفقاتها و سياستها الائتمانية. وخلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام النفقات و الإيرادات و الدين العام لتحقيق مستويات مالية من الإنتاج الكلي و الحيلولة دون حدوث التضخم.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة و يراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة. وتعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبر وفيسور" ألان. رؤ هانسن Alain. H. Hansen" [١٥].

وتعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة، ولاسيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب ، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب. [١٦]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.[١٧]

ومهما تطور مفهوم السياسة المالية فأنه يصب في مفهوم واحد ألا وهو، مجموعة الإجراءات والتدابير والقواعد التي تتخذها الحكومة بغية التأثير على النشاط المالي لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وذلك خلال فترة زمنية معينة.

ج. سياسة سعر الصرف:

سياسة سعر الصرف من السياسات الهامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بحيث، تعبر على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي.[١٨] ويمكن تعريفها أيضا على أنها: " كافة الإجراءات الصادرة عن السلطات العامة والتي تستهدف تغيير سعر الصرف وذلك بهدف تعزيز التوازن التجاري، وحاليا تستخدم سياسة سعر الصرف لمحاربة التضخم".

د. السياسة التجارية:

يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها :" مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع."[١٩]

كما تعبر السياسة التجارية الخارجية عن " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة."[٢٠]

## ثالثا: أهداف السياسة الاقتصادية:

تختلف الأهداف وتتنوع من بلد لآخر وذلك وفقا للنظام الاقتصادي السائد فيها ورغم ذلك سنقتصر في هذا الصدد على أهم الأهداف والمتمثلة في المتغيرات المكونة للمربع السحري لكالدور.[٢١]

الشكل رقم ٠١: المربع السحري لكالدور.

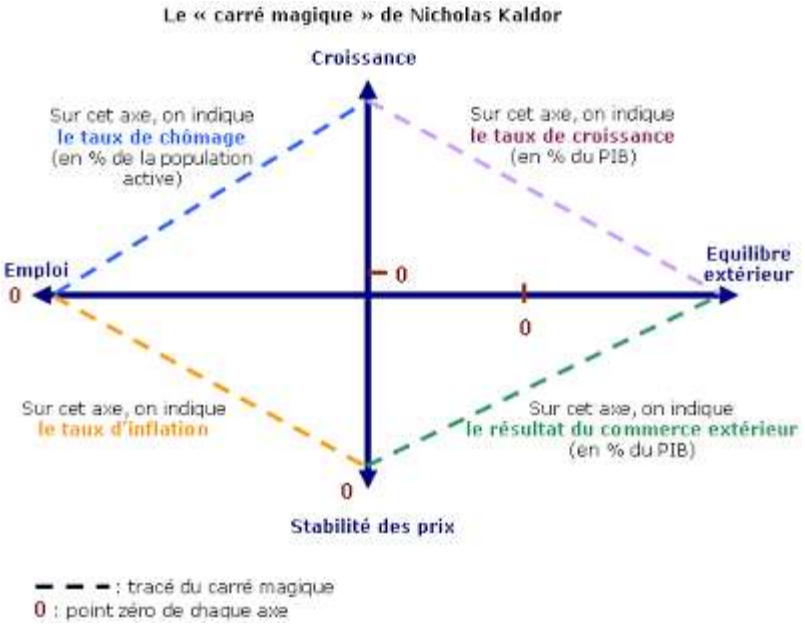


المصدر: السياسات الاقتصادية، على الخط: https://www.skyminds.net/les-politiques-economiques، تاريخ الاطلاع:٢٥/٠٨/٢٠١٧، ص:١.

[٢٢] تمثل أضلع رؤوس المربع ما يلي:

- معدل النمو الاقتصادي يساوي ٦ في المائة.
- قيمة الصادرات ـ الواردات / الناتج الداخلي الخام PIB يساوي ٢ في المائة.
- معدل البطالة يساوي صفر في المائة.
- معدل التضخم يساوي صفر في المائة.

يشير مربع كالدور إلى الوضعية المثلى لأي اقتصاد بحيث، يمثل لنا الوضعية الاقتصادية لبلد على امتداد سنوات مختلفة. وكلما ابتعدت هذه الرؤوس إلى داخل المربع السحري على طول المحاور كلما كانت النتائج اقل جودة، ووفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر.

أ: تحقيق النمو الاقتصادي:

يتمثل النمو الاقتصادي الحديث وبالمعنى الذي حدده الاقتصادي S.Kuznets في: "الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي ، والناتج المتوسط."[٢٣] و يتحقق النمو الاقتصادي من خلال ضمان الزيادة المستمرة في الدخل الوطني بالأسعار الحقيقية عبر الزمن. ومن ثمة زيادة مداخيل الأفراد وثروة الأمة. ويتأتى كل ذلك من خلال، تنمية الطاقات الإنتاجية للمجتمع [المادية والبشرية]، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية[زيادة إنتاجية عنصر العمل].

ونشير في هذا الإطار إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي مقرون بمعدل النمو السكاني ، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد أكبر من معدل النمو السكاني كان أفضل. لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.كما أن هدف النمو الاقتصادي يقترن أيضا بهدف آخر وهو حماية البيئة. فتحقيق معدلات مرتفعة للنمو يجب أن تكون مع تدنية التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات، كتكاليف التلوث البيئي .

ب: تحقيق التشغيل التام:

وقد عرف "بيرفردج Perfrdj" التوظيف الكامل بأنه وجود وظائف خالية تزيد على عدد العاطلين.أما الاقتصادي "بيرنس Burns" فقد عرف التوظيف الكامل على أنه عدد الوظائف الشاغرة بالأجور السائدة يكون بنفس حجم العاطلين وأن سوق العمل منظم، بحيث أن كل شخص قادر ومستعد ويبحث عن العمل بالفعل يستطيع أن يحصل على العمل بعد فترة وجيزة أو بعد الحصول على بعض التدريب.[٢٤]

وبعبارة أخرى يقصد بالتشغيل الكامل في مفهومه الواسع الاستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية، بحيث لا تبقى بعض الموارد معطلة مما يحول دون الوصول إلى تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد المتاحة، وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

أما عن المفهوم الضيق لمصطلح العمالة الكاملة، فيمكن أن نقول بأن التوظيف الكامل هو العمل على تحقيق أدنى مستوى ممكن من البطالة ويتراوح هذا المستوى مابين 4 % و5 % من إجمالي اليد العاملة. ويرى بعض الاقتصاديين أن المعدل المسموح به هو ٣٪. أما "أباب ليرنر Abeba Lerner" فقد رأى أن ٢٪ هو رقم كاف لكي يعمل الاقتصاد بكفاءة.[٢٥]

يطلق على هذا الهدف أيضا مصطلح التوظيف الكامل أو العمالة الكاملة وتنصرف كل هذه المصطلحات إلى مفهوم واحد ألا وهو الاستخدام الكامل أو التام لكل عوامل الإنتاج والتي من ضمنها العمل.

ج: تحقيق التوازن الخارجي:

يقصد بالتوازن الخارجي توازن ميزان المدفوعات، والذي يتحقق من خلال ضمان التوازن والتعادل بين التزامات وحقوق الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي.

ونشير في هذا الصدد إلى أن أي اختلال في ميزان المدفوعات ينعكس مباشرة بالسلب على قيمة العملة الوطنية ، بحيث يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى استنزاف جزء من احتياطي الذهب والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، كما ينجر عن العجز في ميزان المدفوعات تفاقم مشكل المديونية .

د: تحقيق الاستقرار النقدي:

يرى الاقتصادي "ميلتون فريدمان Milton Fridman" أن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التشغيل الكامل يتطلب أن ينمو الناتج الوطني الصافي في المتوسط بمقدار مابين ٥٪ و٦٪ سنويا، وبالتالي فان زيادة كمية المعروض من النقود بنفس النسبة[٥٪ ـ٦٪] سيجنب الاقتصاد التعرض للتقلبات الاقتصادية.[٢٦]

## المحور الثالث: أثر اقتصاد المعرفة على متغيرات مربع كالدور.

لاقتصاد المعرفة أثر واضح على متغيرات الاقتصاد ونشاطاته وقطاعاته وسنحاول التركيز في هذا الصدد على تلك المتغيرات المتعلقة بأهداف السياسة الاقتصادية.

أ: تحقيق هدف النمو الاقتصادي:

يرتبط هدف تحقيق النمو الاقتصادي بأثر اقتصاد المعرفة على الإنتاج والاستثمار وذلك على النحو التالي:[٢٧]

## أ.١: الإنتاج والإنتاجية:

إن اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من ثروة في المعلومات والاتصالات وتقنياتها المتقدمة والتقنيات المتقدمة الأخرى في مجالات عديدة ومتنوعة تسهم بشكل واضح وبدرجة كبيرة في تحقيق زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج، ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وذلك من خلال ما يلي :

- ✓ أن مضامين اقتصاد المعرفة تتيح تنوع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة واعتمادا على التقنيات المتطورة وبالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج، حيث يتسع الإنتاج المعرفي المتصل بثروة المعلومات والاتصالات، والوسائل والبرمجيات و التقنيات المرتبطة بهما، بحيث أصبح هذا الإنتاج المتصل بالتقنيات هذه جزءا مهما ومتزايدا من الإنتاج ككل.
- ✓ بروز سلع ومنتجات جديدة غير ملموسة أي غير مادية تمثلها المنتجات المعرفية غير المادية المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات، ومنتجات الوسائل المتعددة والمشتقات المالية والتي يمكن أن تستخدم استخدامات وسطية ونهائية وبشكل الذي يحقق زيادة مهمة في الإنتاج من خلالها.
- ✓ إن اقتصاد المعرفة ومن خلال ما يتيحه من تقنيات جديدة متقدمة في مجالات الفضاء والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية والكيماوية والطبية وغيرها تتيح قيام نشاطات جديدة متنوعة وواسعة ترتبط بهذه التقنيات المتقدمة الجديدة وبما يساهم في زيادة الإنتاج.
- ✓ أن التقنيات الجديدة تتيح زيادة الاستثمار الذي يتضمن استخدام هذه التقنيات في مجال عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يتم من خلاله توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وكذلك تجديد النشاطات هذه وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وإنتاجها.
- ✓ إن التقنيات الجديدة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة وبالذات ما يتصل منها بالمعلومات والاتصالات وتقنياتها تؤدي إلى ضمان حسن استخدام الموارد والقدرات الإنتاجية المتاحة من خلال توفير القدرات البشرية والإدارية المتطورة وبما يحقق استغلال اكبر وأكفأ للطاقات الإنتاجية وبما يقود إلى زيادة إنتاجياتها وزيادة الإنتاج.

## أ.٢: الاستثمار وتكوين رأس مال.

في ظل اقتصاد المعرفة هناك تحول هيكلي في تكوين رأس المال بحيث، أصبح يتضمن إضافة إلى الاستثمار المادي والملموس ـ لتكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة آلات ومكائن وغيرها ـ قدرا مهما من الاستثمار غير المادي وغير ملموس لتكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة تسهم في توسيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي.

مما لاشك فيه أن المجالات التي تمثلها التقنيات المتقدمة، والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تتيح القيام باستثمارات جديدة من خلال استخدام هذه التقنيات الجديدة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها وبالشكل الذي يحقق زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

كما أن الاستثمار يسهم في تجديد الطاقة الإنتاجية بأحلال أصول رأسمالية محل الأصول الرأسمالية التي تتعرض للاندثار نتيجة استخدامها وارتباطا بعمرها الإنتاجي من ناحية وكفاءة واستخدامها من ناحية أخرى وكذلك التي تتعرض للاندثار نتيجة تقادمها الزمني.والأهم في اقتصاد المعرفة هو الاستثمار الذي يتم من خلاله التعويض عن الأصول الرأسمالية بأحلال أصول رأسمالية أحدث أكثر تقدما وتطورا.

تنص النظرية الاقتصادية على أن الاستثمار دالة للربح، أي أن الربح يعتمد على الاستثمار وأن الربح دالة للتقدم التكنولوجي، ولذلك فأن التقنيات المتقدمة تحفز على الاستثمار وبالذات في المجالات المعرفية، والتي يتم من خلالها تكوين رأس مال معرفي يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة، ومن خلال توسيع النشاطات التي سيستخدم فيها رأس المال المعرفي. والذي يتحقق من خلال استخدامه فيها إنتاج منتجات معرفية تحقق الأرباح المرتفعة هذه، وتؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

الجدول رقم ٠١: معدلات النمو الحقيقي في العالم ما بين [١٩٩٥/٢٠٠٠]

| | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | ٢,٧ | ٢,٩ | ٣,٥ | ٢,٧ | ٣,٤ | ٤,١ |
| الولايات المتحدة | ٢,٧ | ٣,٦ | ٤,٤ | ٤,٤ | ٤,٢ | ٥,٠ |
| اليابان | ١,٦ | ٣,٣ | ١,٩ | ١,١ | ٥,٦ | ٥,٩ |
| دول أخرى متقدمة | ٥,٠ | ٤,١ | ٤,٦ | ١,١ | ٥,٦ | ٥,٩ |
| الدول النامية | ٦,١ | ٦,٥ | ٥,٨ | ٣,٥ | ٣,٨ | ٥,٨ |
| افريقيا | ٢,٩ | ٥,٧ | ٢,٩ | ٣,٣ | ٢,٣ | ٣,٠ |
| آسيا | ٩,٠ | ٨,٢ | ٦,٦ | ٤,٠ | ٦,١ | ٦,٩ |
| الشرق الأوسط | ٤,٣ | ٤,٦ | ٥,٤ | ٣,٦ | ٠,٨ | ٥,٤ |
| دول الانتقال | ١,٧ | ٣,٦ | ٥,٣ | ٢,٣ | ٠,٢ | ٤,١ |
| العالم | ٣,٦ | ٤,٠ | ٤,٢ | ٢,٨ | ٣,٥ | ٤,٨ |

المصدر: بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ٠٨/٠٩ مارس ٢٠٠٥، ص:١٦٥.

## ب : تحقيق هدف التشغيل التام.

أفرز اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من وسائل وأساليب وتقنيات متقدمة آثار متعددة على التشغيل تتمثل في ما يلي:[٢٨]

- ✓ ارتفاع مناصب العمل و دخول العاملين الذين يتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات والأساليب المتقدمة فيها.
- ✓ نظرا لارتباط أداء العمل فيه بمستوى معارف ومهارات أعلى وحصولهم على دخول أعلى ارتباطا بمستويات معارفهم ومهاراتهم الأعلى وهو الأمر الذي يحفز على تطويرها وبذلك تزداد معارف ومهارات العاملين وتتطور بشكل مستمر وما يرافقه من زيادة وتحسين مستويات معيشتهم.
- ✓ تتيح مضامين اقتصاد المعرفة والتقنيات والأساليب التي تستخدم في إطاره لزيادة إنتاجية العامل وزيادة دخله وتحسين مستويات حياته ويتيح التطور والتجديد والتنويع في النشاطات الاقتصادية ، وبالذات ما يرتبط منها بالتقنيات المتقدمة الفرصة و الإمكانية للانتقال المهني و المهاري بحيث يتم الانتقال من المهارات الأدنى الإنتاجية ودخلا إلى المهن والمهارات الأعلى إنتاجية ودخلا .
- ✓ إن التكنولوجيا عموما والمتقدمة منها خصوصا أدت وتؤدي إلى تقليل الجهد العضلي وبدرجة كبيرة وتقليل ساعات العمل وتوفير وقت فراغ وراحة أكبر .
- ✓ أدى استخدام التقنيات المتقدمة إلى إحلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة .

أما فيما يخص هدف التشغيل فيمكن القول أن البطالة في مجتمع وعصر المعلومات مشكلة نوعية وليست كمية، فقد استطاع اقتصاد الثورة الصناعية أن يخلق سوقاً واسعاً للأيدي العاملة ينتقي منه ما يشاء، ويستطيع أن يستوعب العمال المسرحين في مصانع الأسمنت أو الحديد، لأن العمل لم يكن يتطلب سوى مقدار محدود من المهارات والكفاءة التي يمكن أن يكتسبها العامل الجديد بسرعة مقبولة، أما سوق العمل اليوم، فيتميز بالطلب على الأيدي العاملة التي تتمتع بمهارات وكفاءات وخبرات عالية وقابلة للتطور المستمر، فأذا لم يكن العاطلون عن العمل قادرين على التكيف مع هذه المتطلبات، فأن الأعمال الجديدة لن تتمكن من استيعابهم. فقد انتهت في الدول المتقدمة المهن الصناعية الخطرة والصعبة والشاقة، وتم استبدالها بآلات مبرمجة وعدد قليل من العمال يراقبون عملها، ولذلك نلاحظ توجهاً ثابتاً ومستمراً نحو زيادة عدد العاملين في قطاع المعلومات، وبالمقابل تقلص عدد العاملين في الزراعة والصناعة، وبالفعل فقد وصل عدد العاملين ممن يتصل عملهم بأنظمة المعلومات أكثر من ثلاثة أرباع القوة العاملة في الولايات المتحدة [٢٩].

ويوضح الجدول أدناه حدوث زيادة واضحة في أعداد العاملين في مجالات المعرفة وفي الأعمال كثيفة العلم وبالذات من ذوي القدرات والمهارات المتخصصة عالية المستوى، سواء الذين يقومون بتوليد المعرفة وإنتاجها أو في استخدامها.

الجدول رقم ٠٢: القطاعات الأكثر نمو وفقا لمعدلات التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٦/٢٠٠٦.

| السنة | علماء الكمبيوتر | مهندسو الكمبيوتر | محلل النظم | مساعدو الرعاية الشخصية والمنزلية | مساعدو العلاج الطبيعي والنفسي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٢١٠ | ٢١٠ | ٥٠٠ | ٢٠٠ | ١٠٠ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | ٤٦٠ | ٤٣٠ | ١١٠٠ | ٣٨٠ | ١٥٠ |
| نسبة الزيادة ٪ | ٤٥,٣ | ٥١,١ | ٥٤,٥ | ٤٧,٢ | ٣٣,٣ |

المصدر: بلقيدوم صباح، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص:٦.

الجدول رقم ٠٣: معدلات النمو الحقيقي في العالم ما بين [١٩٩٥/٢٠٠٠]

| | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٥,٦ | ٥,٤ | ٥,٠ | ٤,٥ | ٤,٢ | ٤,٠ |
| اليابان | ٣,١ | ٣,٣ | ٣,٤ | ٤,١ | ٤,٧ | ٤,٧ |
| ألمانيا | ٧,٩ | ٨,٦ | ٩,٥ | ٩,٠ | ٨,٣ | ٧,٨ |
| فرنسا | ١١,٧ | ١٢,٤ | ١٢,٥ | ١١,٦ | ١١,٣ | ٩,٧ |
| ايطاليا | ١١,٦ | ١١,٦ | ١١,٧ | ١١,٨ | ١١,٤ | ١٠,٦ |
| بريطانيا | ٨,٧ | ٨,٢ | ٧,١ | ٦,٣ | ٦,٠ | ٥,٦ |
| كندا | ٩,٤ | ٩,٦ | ٩,١ | ٨,٣ | ٧,٦ | ٦,٨ |

المصدر: بلخريصات رشيد، مرجع سابق، ص:١٦٥.

## ج: تحقيق هدف الاستقرار الخارجي.

يرتبط تحقيق هدف الاستقرار الخارجي بالدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تنمية التجارة الخارجية وارتفاع حجم الاختراعات والابتكارات التي تسهم في نمو التجارة الخارجية .

ففي أقل من عقد من الزمن استطاعت الانترنت تبديل العديد من المفاهيم الاقتصادية كما أثرت في الكثير من القطاعات الاقتصادية حيث وفرت الانترنت المعلومات الكثيرة بأقل التكاليف وتخفيض تكاليف الصفقات التجارية إلى حدودها الدنيا وهذا ما أدى إلى ازدياد استخدام التجارة الالكترونية والى تحسين المنافسة على الصعيد العالمي.

وفي التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" ، أشارت الإحصائيات ان قيمة التجارة الالكترونية العالمية بين المؤسسة والمستهلك قد بلغت نحو ١,٢ تريليون دولار، أما التجارة الالكترونية فيما بين المؤسسات التجارية فقد تجاوزت ١٥ تريليون دولار، وقد شهد هذا القطاع نمو سريع خاصة في قارتي آسيا وإفريقيا، مما يتيح إمكانات كبيرة لنمو التجارة الالكترونية في الدول النامية، وحسب نفس التقرير يتوقع أن يبلغ نصيب الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات الانتقالية قرابة ٤٠ بالمئة من التجارة الالكترونية العالمية بين المؤسسة التجارية والمستهلك بحلول عام ٢٠١٨.[٣٠]

والجدول التالي يوضح نسبة تعامل المؤسسات بالتجارة الالكترونية في دول مختارة خلال العام ٢٠١١ بالنسب المئوية.

الجدول رقم ٠٤: التجارة الالكترونية في الدول الأوروبية "بالنسب المئوية" لسنة ٢٠١١.

| الدول | المؤسسات التي باعت على الإنترنت - نسبة مئوية | المؤسسات التي اشترت عل الانترنت نسبة مئوية |
|---|---|---|
| الدانمارك | ٢٨ | ٧١ |
| النرويج | ٣٦ | ٦١ |
| النمسا | ١٥ | ٥٩ |
| المانيا | ٢٢ | ٥٤ |
| بريطانيا | ١٩ | ٥٠ |
| السويد | ٢٦ | ٤٩ |
| بلجيكا | ٢٧ | ٣٦ |
| الاتحاد الأوروبي | ١٥ | ٣٥ |
| هولندا | ٢٤ | ٣٣ |
| ايطاليا | ٠٥ | ٢٧ |
| فرنسا | ١٣ | ٢٧ |
| اسبانيا | ١٢ | ٢٣ |

المصدر: صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران،٢٠١٣/٢٠١٤، ص:١٥.

## د: تحقيق هدف الاستقرار النقدي:[٣١]

في ظل اقتصاد المعرفة، يتم تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وعمليات سداد قيمتها وتسوياتها المالية يتم إلكترونيا على مدار الـ٢٤ ساعة، ومع إلغاء الحدود الفاصلة بين أسواق الدول المختلفة بدون تدخل السلطات النقدية، وكذلك مع زيادة قدرة الأفراد على تبادل السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت دون سيطرة أو رقابة فأن قدرة السلطة النقدية على السيطرة على عرض النقود داخل حدود الدولة الواحدة، تتراجع نتيجة استخدام نقود إلكترونية تتولد وتتدفق بدون حدود زمنية أو مكانية.

كما أن تطور أدوات ووسائل الدفع من خلال التجارة الإلكترونية قد يوحى لبعض الشركات المتخصصة في مجال المعلومات، بعرض خدماتها في مجال إصدار وإدارة هذه الأدوات. ولكن غالبية القوانين المصرفية تحصر هذا النشاط فقط في المؤسسات المصرفية، وقد صدر عن المفوضية الأوروبية خلال عام ١٩٩٧ اقتراح يهدف إلى السماح بأن تقوم مؤسسات أوروبية غير مصرفية بأصدار عملات إلكترونية، إلا أنه تم تجميد هذا الاقتراح بفعل معارضة المصارف المركزية ومؤسسات النقد الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك فأن البنوك تقدم لعملائها بطاقات إلكترونية متنوعة تستخدم في تأدية وظائف عديدة، كما تتجه العديد من المشروعات الكبرى إلى تبنى نظام إصدار نقود إلكترونية خاصة بها تحمل علامتها الخاصة، ولاشك أن البطاقات السابقة ذات تأثير واضح

على السياسة النقدية والاستقرار النقدي بالنظر إلى أنها تتبلور في النهاية إما في شكل إحلال نقدي، أي إحلال شكل نقدي محل آخر، أو في شكل خلق نقود جديدة.

وعليه فانه في حالة غياب الإشراف الحصين والصحيح على إصدار النقود الإلكترونية فان الإفراط في إصدار النقود الالكترونية سيؤدي لا محالة إلى الإضرار باستقرار الائتمان والنقد خاصة، والاستقرار الاقتصادي بوجه عام، وذلك للأسباب الآتية:

- حدوث إفراط في كمية النقود الإلكترونية المصدرة نتيجة انخفاض التكلفة الحدية لإنتاجها على تلك المرتبطة بالأشكال البنكية التقليدية ، أو غياب الضغوط على مصدري النقود الإلكترونية مما يزيد من ميلهم لزيادة حجم النقود الإلكترونية تعظيماً لمكاسبهم (كالإفراط في منح الائتمان لمستخدمي النقود الإلكترونية)، ويسمح التنافس بين مصدري النقود الإلكترونية بتأييد هذا الاتجاه على الأقل جزئياً.

كما أن انتشار محفظة النقود الإلكترونية، كأداة لتسوية المدفوعات الزهيدة القيمة، من المحتمل أن ينشئ ضغط إضافي على السيولة النقدية لدى البنوك،من خلال تضاعف حجم الحسابات الجارية وهو ما يؤثر على حجم السيولة لدى البنوك ومن ثم على حجم طلبها النقدي من البنك المركزي.

- في حال حدوث شك في الملاءة المالية لمؤسسة إصدار النقود الإلكترونية، فان ذلك سيؤثر على وظيفة النقود كوحدة للحساب (مقياس القيم)، وهي وظيفة هامة، مشتقة من خاصية القبول العام للنقود، ويتعين أن تتمتع بها كافة أشكال النقود، وفي هذه الحالة تزداد الرغبة في تحويل النقود الإلكترونية إلى نقود بنكية، مما يجعل وظيفة النقود كوحدة للحساب محل شك.

- كما يؤثر تطور النقود الإلكترونية على شروط ممارسة السياسة النقدية، بالنظر إلى تأثيرها على آليات هذه السياسة في عبورها إلى الاقتصاد الفعلي، لهذا يتعين أن توضع في الاعتبار حال حساب حجم الكتلة النقدية المصدرة، نظراً لقابلية تحويلها إلى نقود أخري (مركزية أو بنكية).

- بالإضافة لذلك فأن سرعة انتشار هذه النقود في التعامل من الممكن أن تؤثر في حالة استبعاد آثارها على دقة قياس سرعة دوران النقود.

- قد يؤثر إصدار النقود الإلكترونية على حاجات البنوك من النقود لدى البنك المركزي، وبالتالي على حجم السيولة البنكية.

نشير في هذا الصدد أن وجود هذه المخاطر والتي تهدد فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف الاستقرار النقدي، قد تم تداركه من خلال اقتراح البنك المركزي الأوروبي تبنى مجموعة من الضمانات نذكر من أهمها:

- إدراج النقود الإلكترونية ضمن الإحصائيات النقدية، لتتبع تطورها، وإخضاع إصدارها إلى نظام الاحتياطات الإجبارية الرامي لإنقاص السيولة المتوفرة لدى النظام البنكي. ولا شك أن إخضاع مصدري النقود الإلكترونية لنظام الاحتياطي الإجباري سيمنح البنك المركزي مرونة كافية لتصحيح حجم السيولة لدى مصدري هذه النقود حسبما يقتضيه حال الاقتصاد الوطني.

ولكن يلاحظ أن احتساب هذه النقود قد يصادف صعوبة ترجع إلى عدم تسجيل جانب منها، على الأخص نقود الشبكة (أو النقود الافتراضية) التي لا تسجل مركزياً، نظراً لأنها تتم مباشرة (وجهاً لوجه) بين المستخدمين على شبكة الإنترنت ، لذلك إذا أضحت نقود الشبكة ذات أهمية معتبرة بحيث تصبح النموذج الأساسي لتسوية المدفوعات نتيجة حدوث تطور ملحوظ في التجارة الإلكترونية، فأن حجم النقود الإلكترونية سيتعذر تحديده، ومن ثم ستساهم في عدم استقرار سرعة دوران النقود المسجلة، مما يغذى ظاهرة التقلبات في الأسواق المالية.

ـ ضرورة توفر الالتزام القانوني من طرف مصدري هذه النقود بتحويل النقود الالكترونية إلى أشكال النقود الأخرى التقليدية (نقود البنك المركزي أو النقود الكتابية التقليدية للبنوك) وذلك لسببين رئيسيين:

- ✓ الحد من الإفراط في الإصدار النقدي، بحيث يضطر مصدر النقود الالكترونية إلى تدعيم الحجم المصدر بمبالغ نقدية بنكية، حتى يمكنه الوفاء بطلبات الحائزين لنقودهم، مما يجعله يضع في الحسبان تكلفة الأصول البنكية حال كل إصدار.
- ✓ حماية وظيفة النقود كمقياس للقيم، لأن الالتزام برد النقود الإلكترونية في شكل نقود بنكية، سيقود لحدوث تماثل ضروري بين قيمة النقود الإلكترونية وقيمة النقود البنكية التقليدية، فكل نقص في أحدى القيمتين سيقضي عليها بفضل عمليات المراجحة (حرية التحويل في شكل نقدي لآخر).

ـ تبنى نظام فعال للإشراف على إصدار النقود الإلكترونية، فقد أدى ظهور النقود الإلكترونية، إلى حدوث تنافس قوى بين البنوك من جهة، ومؤسسات الإصدار غير البنكية من جهة أخري، لهذا يقترح البنك المركزي الأوروبي إخضاع مصدري النقود الإلكترونية للنظام القانوني لمؤسسات الائتمان عموما، و إعطاء حائزي النقود الالكترونية نفس الحماية الممنوحة لحائزي النقود البنكية التقليدية (الإشراف البنكي الحصيف، وآليات حماية الودائع).*

## خلاصة:

من المعلوم أن الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي آن الواحد أي الوصول بالاقتصاد إلى الحالة المثلى غير ممكن في المدى القصير، وذلك نتيجة لوجود مشكل التعارض بين الأهداف المكونة لمربع كالدور، فالعمل على تحقيق التوازن النقدي من شأنه إحداث زيادة في معدل البطالة. لذلك ينصح بانتهاج جملة من السياسات المتكاملة فيما بينها من اجل تحقيق الأهداف ذات الأولوية في المدى القصير، وقد يكون في الإمكان تحقيق الأهداف الأربعة على المدى الطويل، وذلك بانتهاج سياسات الإصلاح المطلوبة.

هناك أثر واضح لاقتصاد المعرفة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال اعتماده على التقنيات المتطورة والصناعات المولدة للثروة وبالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج المرتبط بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مما يحقق هدف النمو الاقتصادي، كما توفر أدوات الاقتصاد المعرفي ولا سيما تكنولوجيا المعلومات وبروز قطاع الخدمات، زيادة معتبرة في تشغيل اليد العاملة مما يساهم في تحقيق هدف التشغيل،بشرط أن تتمتع اليد العاملة بمهارات وكفاءات وخبرات عالية وقابلة للتطور المستمر، وقد ساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق الاستقرار الخارجي بفضل

تزايد استخدام التجارة الالكترونية التي ساهمت في تنمية التجارة الخارجية. أما عن هدف الاستقرار النقدي في ظل وجود أدوات الدفع الالكترونية، فانه مشروط بوجود الإشراف الحصين والصحيح على إصدار النقود الإلكترونية، حتى لا يكون هناك إفراط في إصدار هذا النوع من النقود ومن ثم صعوبة التحكم في هدف الاستقرار النقدي.

وبناء على ما سبق نقترح ما يلي:

ـ تشجيع الاستثمار في قطاعات المعرفة لاسيما في مجال الاتصالات والخدمات والمعلومات نظرا لارتفاع مردودها الاقتصادي ومساهمتها في رفع معدلات النمو.

ـ ضرورة التحكم في المهارات التي من شأنها زيادة كفاءة وخبرة اليد العاملة، والمتمثلة في:

- مهارات التحكم باللغة الانجليزية.
- مهارات المشاركة والعمل الجماعي التي تساعد على رفع كفاءة الأداء في شبكات الاتصال والمعلومات.
- مهارات فنية مطلوبة لتدعيم عمليات التصميم والتنفيذ والصيانة لشبكات الاتصالات، كما أن تكنولوجيا المعلومات تتطلب مهارات فنية لتركيب المعدات وتدريب المستخدمين وإجراء عمليات الصيانة.
- يلزم توفير مهارات للرقابة في إدارة شبكات الاتصالات المعقدة وخدمات المعلومات وتطبيقاتها.

ـ سن قوانين وأنظمة وتشريعات تسهل انتشار و اتساع استخدام التجارة الالكترونية، من خلال تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية التي تعزز ثقة المتعاملين، وذلك من خلال حماية المستهلكين، وتحقيق الأمن الالكتروني.

ـ تشديد الرقابة والإشراف على إصدار النقود الالكترونية لتفادي الإفراط في إصدارها ، وإخضاع المؤسسات النقدية الإلكترونية للنظام القانوني لمؤسسات الائتمان التقليدية، بغية توفير الحماية الكافية لحائزي وسائل الدفع الالكترونية.

ـ الاستفادة من التجارب الرائدة في الدول المتقدمة.

## المراجع:

ـ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى،٢٠٠٢.

ـ اقتصاد المعرفة، على الخط : https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/٠١.

ـ التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الالكترونية، على الخط، http://www.aladalacenter.com، تاريخ الاطلاع:٢٠١٧/٠٨/٢١.

ـ السياسات الاقتصادية، على الخط: https://www.skyminds.net/les-politiques-economiques، تاريخ الاطلاع:٢٠١٧/٠٨/٢٥.

ـ بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ٠٨/٠٩ مارس ٢٠٠٥.

- بلقيدوم صباح، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٢/٢٠١٣.
- بولصباع رياض،التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية - الواقع والتحديات - دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،٢٠١٢/٢٠١٣.
- جامع مصطفى جامع، محمد عبد المنعم عفر، صلاح الدين رضا عقده، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المجمع العلمي بجدة، ١٩٧٩.
- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.
- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٦.
- سلوى على سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، دون سنة نشر.
- صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة شلف، ٢٠١٥.
- عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٢.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٧.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، طبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- عبد الله الطاهر موفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن ، ٢٠٠٦.
- عريبي مريم، آثار تحرير سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، جامعة سطيف ١، الجزائر،٢٠١٣.
- عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية" دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن،٢٠٠٧.
- فليح حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن،٢٠٠٦.
- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠/٢٠١٢، مذكرة ماجستير جامعة سطيف، الجزائر،٢٠١٣/٢٠١٤.
- محمد انس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد لمعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢.
- محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مصر نموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، على الخط: http : www .docudesk.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/٠١.
- مصطفى عبد العظيم، اقتصاد المعرفة ..التحول الثالث في تاريخ تطور المجتمعات البشرية، على الخط: http://www.alittihad.ae/details.php، تاريخ الاطلاع:٢٠١٧/٠٨/٢١.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية، ٢٠١٥.

[١] محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/ مصر نموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، على الخط: http : www .docudesk.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/٠١، ص: ٧٠.

[٢] عامر بشير،دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك ـ دراسة حالة الجزائر ـ أطروحة دكتزراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١١، ص:٣٣

[٣] محمد انس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد لمعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢، ص: ٥٩٧.

[٤] محمد جبار طاهر الشمري، مرجع سابق، ص:٧١.

[٥] بولصباع رياض،التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية ـ الواقع والتحديات ـ دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف/ الجزائر،٢٠١٢/٢٠١٣، ص ص:٥٤ـ٥٥.

[٦] أنظر في ذلك:

ـ اقتصاد المعرفة، على الخط : https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/٠١، ص:١.

ـ محمد جبار طاهر الشمري، مرجع سابق، ص:٧٣.

[٧] محمد انس أبو الشامات، مرجع سابق، ص:٥٩٩.

[٨] بشير عامر، مرجع سابق، ص:٣٨.

[٩] بولصباع رياض، مرجع سابق، ص ص:٥٧ـ٦١.

[١٠] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، طبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص: ١٤.

[١١] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، ص: ٢٩.

[١٢] فليح حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦ ، ص:٣٠٧.

[١٣] عبد الله الطاهر موفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠٠٦، ص:٣٢٧.

[١٤] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧، ص٢٧٢.

[*] وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض الباحثين يميزون بين مفهوم السياسة النقدية و السياسة الائتمانية بحيث تعتبر السياسة الائتمانية جزءا من السياسة النقدية للدولة و تتحدد السياسة النقدية بجهود البنك المركزي في أي دولة في محاولته الرقابة على السيولة النقدية والائتمان المصرفي، بهدف انجاز أهداف اقتصادية عن طريق تأثير هذه الأفعال في العناصر المحددة لمستوى الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار. وفي ضوء هذا التحليل لابد وان ندرك أن الدراسات المالية والنقدية تشير إلى أن السياسة النقدية تحتوي على ثلاث سياسات فرعية هي السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف وسياسة الإصدار النقدي.

[١٥] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ـ حالة الجزائر ١٩٩٠ـ٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص: ٤٧ـ٤٨.

[١٦] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى،٢٠٠٢،ص:٣٣٨.

[١٧] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص: ٤٣.

[١٨] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: ١٣١ .

[19] فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠/٢٠١٢، مذكرة ماجستير جامعة سطيف، الجزائر،٢٠١٣/٢٠١٤، ص:١٥.

[20] عريبي مريم، آثار تحرير سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، جامعة سطيف ١، الجزائر،٢٠١٣ ص:١٣.

[21] لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

ـ جامع مصطفى جامع، محمد عبد المنعم عفر، صلاح الدين رضا عقده، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المجمع العلمي بجدة، ١٩٧٩، ص ص: ٢١٣ـ٢١٩.

[22] صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة شلف، ٢٠١٥، ص:٧.

[23] سلوى على سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، دون سنة نشر، ص:١٩١.

[24] عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية" دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص:٣٢٨ـ٣٢٩.

[25] نفس المرجع السابق، ص:٢٢٩.

[26] زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٦، ص:١٣٧.

[27] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن،٢٠٠٧، ص ص:٢٣١ـ٢٤٤.

□ [28] نفس المرجع السابق، ص ص: ٢٤٨ـ٢٥٣.

[29] مصطفى عبد العظيم، اقتصاد المعرفة ..التحول الثالث في تاريخ تطور المجتمعات البشرية، على الخط: http://www.alittihad.ae/details.php، تاريخ الاطلاع:٢٠١٧/٠٨/٢١،ص:١

[30] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية، ٢٠١٥، ص:٢.

[31] التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الالكترونية، على الخط، http://www.aladalacenter.com، تاريخ الاطلاع:٢٠١٧/٠٨/٢١، ص:٠١.